

وراء ذلك الجانب التعليمي فيقول في أولي هذه المسائل يجوز في الضمير المنفصل من نحو ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد

ويجوز في الاسم المفتوح به نحو قولك : « هذا أكرمته » الابتداء والمفعولية، ومثله « كَمَ رَجُلٍ لَقَيْتَهُ »، و« مَنْ أكرمته » لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرًا، ومثلهما « رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقَيْتَهُ ».

يجوز في المرفوع من نحو ﴿ أَفَى اللَّهُ شَيْءٌ ﴾ و « مافى الدار زيد » الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا « غَرَفَ » في سورة الزمر الآية هي : ﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ ﴾ (٢)، لأن الظرف الأول معتمد على الخبر عنه، والثاني على الموصوف، إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا « نار » في قول الخنساء :
وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهَدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو « زيد قائم أبوه »، و« أقائم زيد » لما ذكرناه ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله ظلمات من قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾ (٣) لأن الأصل في الصفة الأفراد فإن قلت « أقائم أنت » فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية وحجتهم على ذلك أن المضمرة المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، لا يقال « قام أنا » والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستترًا بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزًا كقمت أو قمت، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سد مسد واجب الفصل

(١) سورة البقرة : آية ١٢٧ .

(٢) سورة الزمر : آية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩ .